

## المؤتمر العام

### الدورة الرابعة عشرة

فيينا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

الملتقى الخاص بمسائل التنمية الصناعية

## الملتقى الخاص بمسائل التنمية الصناعية

### ورقة بالمسائل المطروحة من إعداد الأمانة

## أولاً - مقدمة

١ - ستُنظَّم اليونيدو، خلال دورة مؤتمرها العام الرابعة عشرة، ملتقى خاصاً بمسائل التنمية الصناعية، يشارك فيه قادة بارزون من الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية. ويلقي المشاركون في الملتقى كلمات في الجلسة العامة للمؤتمر في يومه الأول (الاثنين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١). وتنظَّم أعمال الملتقى على شكل جلسة تحاور رفيعة المستوى، تديرها السيدة زينب بدوي من البي بي سي. ويلقي الكلمة الرئيسية في المؤتمر السيد جيري مي ريفكين، رئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية ومستشار المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وعدة من رؤساء الدول الأوروبية.

٢ - والموضوعُ الرئيسي لدورة المؤتمر العام الرابعة عشرة هو "تحقيق استدامة الثورة الصناعية الجديدة". ويبرز هذا الموضوع الأهمية الحيوية لوضع استراتيجيات شاملة ومستدامة للتنمية الصناعية في التوفيق بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، أي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.



## ثانياً - الخلفية

## ألف - الدعوة إلى ثورة صناعية جديدة ومستدامة

٣- تمخّضت الأزمات العالمية طوال التاريخ الحديث عن نظم متعدّدة الأطراف. فقد خرجت عصبة الأمم من رحم الحرب العالمية الأولى وما شهدته من دمار ولكنها لم تستطع الاستمرار وتجاوز آثار الكساد الاقتصادي العالمي وضغوط النزعة القومية آنذاك. وكان المهاجس الرئيسي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز التي رأت النور عقب الحرب العالمية الثانية إعادة بناء الاقتصادات المدمّرة والعمل على تفادي نشوب نزاع مسلّح آخر كبير. وعند وقوع الصدمة النفطية في عام ١٩٧٣ وما أعقبها من ركود، أنشئت مجموعة السبعة (تُستكمل لاحقاً بمجموعة العشرين)، التي تهيمن على السياسة الاقتصادية والمالية العالمية منذ ذلك الحين. في الوقت نفسه، أُطلق العنان لقوى العولمة؛ وأصبحت التجارة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، والابتكار التكنولوجي عامل التأثير الجذري على نظم الحياة والعمل والاتصالات لسكان العالم الذين ارتفع عددهم بمعدل يناهز البليون كل اثني عشرة سنة؛ وأصبح من الواضح بشكل متزايد أنه من المحتمل أن تترتب على تغيّر المناخ انعكاسات هائلة على البشرية في المستقبل القريب.

٤- فلم يسبق للعالم أن كان أكثر ترابطاً وتأثراً بالتقدّم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، وأكثر عرضة في الوقت نفسه لخطر الصدمات الاقتصادية والبيئية والفشل السياسي. وقد تعرّضت النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية لضغوط شديدة في الآونة الأخيرة. وعلى الرغم من أنها كانت في مستوى التحديات حتى الآن، فإنه سيصعب عليها بشكل متزايد في المستقبل تحقيق تطلعات سكان العالم الآخذين في التزايد إلى الازدهار والعدالة. وسيطلب ذلك التصديّ لمجموعة من المخاطر التي تحيق بمجموعة بنظام العولمة وتميزه حالياً، وهي أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية؛ والتغيّرات الطارئة على الهياكل السكانية والضغوط المصاحبة للهجرة؛ ونمو الاقتصاد غير المشروع؛ وخطر تغيّر المناخ وعدم اتخاذ تدابير كافية للتخفيف من آثاره والتكيّف معه، بطرائق منها اتّباع أنماط نمو اقتصادي وصناعي أكثر رفقا بالبيئة؛ وازدياد أوجه التفاوت.

٥- ومن الممكن أن تستفحل الأزمات الحالية أكثر على مدى العقد المقبل، بالنظر إلى ما يواجهه عالمنا بما هو عليه من اكتظاظ وتنوّع وترابط متزايد من مخاطر ليس له قبّل بها، مما يشكّل أرضية خصبة لعدم الاستقرار والتقلّب، وخاصة بالنسبة للدول الضعيفة، مثل الدول الخارجة لتوّها من نزاعات. لذلك سيكون لعوامل ندرة الموارد، أو محدودية الاستهلاك

المستدام للسلع ذات الأهمية الاستراتيجية للغاية، مثل الطاقة والأراضي والمياه والغذاء والفضاء الكافي للانبعاثات، دور متزايد الأهمية في ضمان الاستقرار والأمن العالميين.

٦- لقد بلغت مسارات النمو الحالية حدودها استناداً إلى أنماط النمو الصناعي التقليدية. وربما أمكن تجاوز هذه الحدود عن طريق الابتكار، شريطة أن يصاحب هذا الابتكار والتقدم التكنولوجي توظيف استثمارات ضخمة وإدخال تغيير جذري على السياسة العامة. ومن ثمّ سيكون من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة ونقل خطة الاستدامة من الاهتمامات البيئية الموضوعية على الهامش إلى صلب الاهتمامات الاقتصادية والجيو-سياسية. ومن الضروري إحداث "ثورة صناعية جديدة" تتبين منها كيفية تأثير الأنماط غير المستدامة التي يتبعها النظام العالمي الراهن على جميع المحركات المهمة الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية والأمنية، وكذلك الكيفية التي تمكّنتنا من إدارة ما يطرأ على طبيعة نظمنا، وبخاصة نظم الطاقة، من تغيير دون التسبب في اضطرابات أو صراعات اجتماعية كبرى. ويواجه صنّاع السياسات تحديات معقّدة في هذا الصدد، إذ كيف يمكن تعزيز تخضير الصناعة والنمو، ومواجهة مسألة تحقيق الإنصاف في عالم سمته محدودية الموارد، وبناء نظم اقتصادية مرنة، وهي تحديات ليس هناك الكثير من الحلول الجاهزة لها وتتطلب أتباع نهج قائمة على التعاون للمساعدة على الانتقال بنجاح من نظام غير مستدام إلى آخر مستدام.

## باء- الأزمات الحالية وتأثيرها

٧- ما زال الجميع متأثراً بتداعيات الأزمة المالية. ففي البلدان المتقدّمة، لا يزال الانتعاش الاقتصادي هشاً وعرضة لخطر العجز المالي المرتفع وما يفرضه من ضرورة التقشّف الملحّة. ففي مناطق من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وصلت البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ ٢٠ سنة أو أكثر. كما تعاني البلدان النامية من آثار الأزمة، بحيث تواجه انخفاضاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية، وركوداً في حركة الصادرات، وربما تباطؤاً في وتيرة النمو في الأجل الطويل. ومما يزيد من ضعفها افتقارها إلى التنوّع الاقتصادي واعتمادها على صادرات السلع الأساسية، التي تخضع أسعارها لتقلّبات كبيرة في الأسواق العالمية.

٨- وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية، وما زال مستواها أعلى بحوالي ٦٠ في المائة مما كان عليه قبل ثلاث أو أربع سنوات، ولا يبدو أنه سيعود إلى مستويات ما قبل الأزمة. ويشتدّ أثر هذا الارتفاع على فقراء العالم بفعل الاتجاه الطويل الأمد نحو حصول عجز في الطاقة المستمّدة من الوقود الأحفوري، مما يسبّب ارتفاع عدد الجوعى ارتفاعاً كبيراً ويزيد من خطر وقوع اضطرابات مدنية وانعدام في الأمن السياسي. وفي الوقت

نفسه، يتواصل ارتفاع الطلب على الغذاء والطاقة فضلا عن فرص العمل وإدراج الدخل نتيجة لتسارع وتيرة نمو سكان العالم، الذي يتركز أساسا في البلدان النامية. وقد ازداد عدد سكان العالم على مدى القرن الماضي بأكثر من ثلاثة أمثاله، ليلعب ما يزيد على ٦,٥ بلايين نسمة اليوم. وهي زيادة تترتب عليها آثار هائلة، ومن الواضح أنه من المستحيل أن يستمر هذا الوضع.

٩- وعلى الرغم من أن تغيّر المناخ ظاهرة عالمية، تختلف البلدان من حيث الطريقة التي تساهم بها في هذه المشكلة وفي مدى ضعفها إزاء أثرها. والواقع أن تغيّر المناخ يضاعف المخاطر التي تتعرض لها هذه البلدان، خصوصا بالنسبة للبلدان التي تعاني من فقر مدقع. وتشمل آثاره تحديات عالمية كبرى مثل اشتداد ضغوط الهجرة، والمخاطر الأمنية، وصعود الاقتصاد العالمي غير المشروع. وباختصار، يتعين أن تعالج مسألة تغير المناخ معالجة شاملة لكي تكون البلدان النامية قادرة على كسر حلقة الفقر المفرغة وتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة.

١٠- ولهذا التطورات أشد الأثر على النساء، حيث إنهن عرضة للفقر بنسبة مفرطة نظرا لمحدودية فرص حصولهن على الموارد ومشاركتهم في عمليات صنع القرار. والحال أنه لا يمكن تحقيق نمو عادل وشامل دون الاستفادة من إمكانات النساء والفتيات، أي نصف سكان العالم. ويُذكر على وجه الخصوص أن زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ذات أهمية حيوية في القضاء على الفقر، وتتطلب التركيز بشدة على تدابير خلق فرص عمل تُراعى فيها الفوارق بين الجنسين؛ وتوفير موارد إنتاجية للمرأة مثل الأراضي والائتمان والتكنولوجيا والمهارات؛ والاستثمار في الوقت نفسه في خدمات الرعاية التي تخفف العبء الواقع عليها لما تؤديه من أعمال منزلية وأعمال رعاية لا تتقاضى عنها أجرا. وينبغي إدماج المرأة كلياً في عملية النمو والتنمية، لأن من المرجح أن تترتب على ذلك آثار إيجابية مضاعفة بالنسبة للأسر والمجتمعات والاقتصادات الوطنية في نهاية المطاف.

١١- من الضروري إذن أن تخفف "الثورة الصناعية الجديدة" عددا من الضغوط والمخاطر المعقدة الكامنة في النظام العالمي. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا من خلال إعادة النظر الشاملة في النهج المتبع وكيفية تصدّي المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة فيه، من القطاع الخاص والعام على حدّ سواء، لهذه التحديات العالمية. وينبغي إحداث صيغ جديدة للتعاون الدولي والربط الشبكي والشراكة، بما يسمح بظهور مفاهيم وتكنولوجيات جديدة تعود بالفائدة على الجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة. ويتعيّن، تحقيقاً لذلك، أن تكون "الثورة الصناعية الجديدة" ذات صبغة عالمية، وأن تتصدّى، في الوقت نفسه، للتحديات المطروحة على صعيد الاقتصاد والبيئة والمجتمع والعدالة والأمن. أمّا ما دون ذلك فمعناه عدم القدرة على تخفيف حدّة المخاطر التي تواجهها النظم المعولمة حالياً.

## جيم- المسائل المطروحة للمناقشة في الملتقى الخاص بمسائل التنمية الصناعية لعام ٢٠١١

١٢- سيستكشف الملتقى الرفيع المستوى في هذه الدورة من دورات المؤتمر العام بعض الأجوبة والحلول الممكنة لهذه المسائل، وسيمهد لوضع برنامج للسياسة العامة بهدف استدامة الثورة الصناعية الجديدة. ويمكن أن تسلط المناقشة الضوء على عدّة قضايا ومسائل، منها ما يلي:

(أ) ما هي الأبعاد التي ينبغي أن تتشكّل منها "الثورة الصناعية الجديدة" للتصدي لمجموعة التحديات المعقّدة المطروحة حالياً على صعيد البيئة والاقتصاد والعدالة والمجتمع والأمن؟

(ب) كيف يمكن استدامة هذه "الثورة الصناعية الجديدة"، وتشجيع الاستمرار في التطور وتحقيق الرخاء، ولا سيما في البلدان النامية، مع الحد من المخاطر البيئية؟ وكيف يمكن تشجيع الفئات الضعيفة على المشاركة في هذه العملية وحمايتها؟

(ج) ما هي المشاكل والصعوبات المحتملة نشوؤها بالارتباط بالمفاهيم والتكنولوجيات والنهج الجديدة، المنبثقة عن "الثورة الصناعية الجديدة"؟ وكيف يمكن المضي قدماً في تغيير النظم الاقتصادية الأساسية، بما فيها نظم الطاقة، دون التسبب في اضطرابات اقتصادية أو اجتماعية كبرى؟

(د) هل يمكن تمويل "الثورة الصناعية الجديدة" نظراً للأزمة المالية الراهنة؟ وما هي صيغ التمويل الدولي الجديدة التي يمكن أن تفي بهذا الغرض؟

(هـ) ما هي مبادئ الحوكمة وأساليب التعاون الدولي اللازمة لإحداث "الثورة الصناعية الجديدة"؟ وما هو نوع التغيير الذي ينبغي أن يدخل على التعاون الدولي والشبكات والشراكات لمواجهة تعقيدات الوضع الراهن والنظام المحتمل إقامته لتدابير الحد من المخاطر؟ وكيف يمكن للقطاع الخاص أن يشارك في هيكل الحوكمة الجديد هذا بطريقة مثمرة وفعّالة؟

(و) هل هناك عقبات إقليمية محددة أمام تحقيق "الثورة الصناعية الجديدة"؟ وكيف ينبغي تذليلها أو التعامل معها؟ وهل هناك خيارات مطروحة للحلول وأفضل الممارسات على الصعيد الإقليمي تكون مثلاً يكتفى لتغيير السلوك في قطاع الصناعة؟

١٣- وستعقد، طوال الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر العام لليونيديو، موائد مستديرة إقليمية تكمل للمناقشات الدائرة في الملتقى، بشأن التحديات الإقليمية المحددة والحلول الممكنة في ما يتعلق بالثورة الصناعية الجديدة.